

بيان الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول حصيلة شهداء شهر تشرين الثاني للعام ٢٠١٢

مقتل ٣٤٨٦ مواطناً سورياً بمعدل ١١٧ مواطناً كل يوم بمعدل ٥ مواطنين كل ساعة .
(الحصيلة لا تتضمن قتلى القوات الحكومية، بسبب صعوبة بل استحالة توثيق ذلك في ظل انعدام
التواصل بيننا وبين الحكومة السورية بسبب منعها لأي منظمة حقوقية من العمل على الأراضي
السورية).

منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في التوثيق:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك أرشيفاً متكاملاً وتاماً للشهداء بسبب اهتمام القائمين عليها
-ومنذ بدايات الثورة السورية- بتوثيق وأرشفة كافة الأسماء والصور والفيديوهات ومن مختلف
المحافظات السورية وعبر أعضائها الموجودين في كافة الأراضي السورية.
أهم ثلاثة معايير تعتمد عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدا عن الآلية التي يتم فيها التوثيق
بشكل يومي:

أولاً: لا تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أي إحصائية دون تزويد كافة الجهات بملفات مرفقة
تحتوي على تفاصيل دقيقة للغاية لكل حالة من الحالات ولهذا السبب تحديداً تم اعتمادها كمصدر
أساسي لدى الجهات واللجان الدولية حول العالم، ويتم طلب القوائم بشكل مستمر لدى كل تحديث
لها.

ثانياً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان تختص وبشكل مطلق في توثيق مقتل المدنيين بسبب الصعوبة
الشديدة جداً في توثيق العسكريين وخاصة التابعين للحكومة السورية من قوات الجيش والمخابرات
والأمن، وذلك بسبب منع السلطات السورية إعطاءنا أية تراخيص للعمل بل اعتقال عدد من كوادرنا
على أراضيها كما أنه ليس لدينا أي ارتباط مع الحكومة السورية، وقد استطعنا في حالات نادرة
توثيق بعض شهداء الجيش السوري الحر عبر التواصل مع أصدقائهم وأهلهم وأغلب من يتم توثيقهم
من الجيش السوري الحر هم بالأصل من المدنيين.

ثالثاً: نقوم بتوثيق معظم المجازر التي ارتكبتها قوات الجيش والأمن والشبيحة بحق المدنيين وهو
العمل الأكثر تعقيداً وصعوبة، وبناء على توثيق المجازر ومعرفة عدد الضحايا في كل مجزرة
يظهر لدينا العدد الكلي بدقة وموضوعية.

مقتل ٣٤٨٦
مواطناً سورياً
بمعدل ١١٧
مواطناً كل يوم
بمعدل ٥ مواطنين
كل ساعة..

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٣٤٨٦ اسماً

بينهم ٣٤٩ طفلاً

بينهم ٣٣١ امرأة

بينهم ٥٢ تحت التعذيب

بينهم ٤٧ شيخاً تجاوز عمرهم الستين عاماً.

بينهم ٢٧٩ من الجيش الحر أغلبهم مدنيون انتسبوا لفصائل المعارضة المسلحة.

نسبة النساء والأطفال إلى مجموع الشهداء بلغت ٥,١ وهي دليل قاطع وصارم على استهداف قوات الحكومة السورية للمدنيين، حيث تبلغ النسبة المتعارف عليها دولياً في حالة الحروب النظامية ٢ ٪ أي أن الحكومة السورية تجاوزت ضعفي تلك النسبة وفي بعض الأشهر ثلاثة أضعاف تلك النسبة.

وقد توزعت الضحايا بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان لشهر تشرين الثاني على المحافظات السورية على النحو التالي:

ريف دمشق: ١١٧٣

حلب: ٥٩١

إدلب: ٤٠٠

دمشق: ٣٠٤

دير الزور: ٢٧٠

درعا: ٢٢٤

حمص: ٢١٩

حماة: ١٢٢

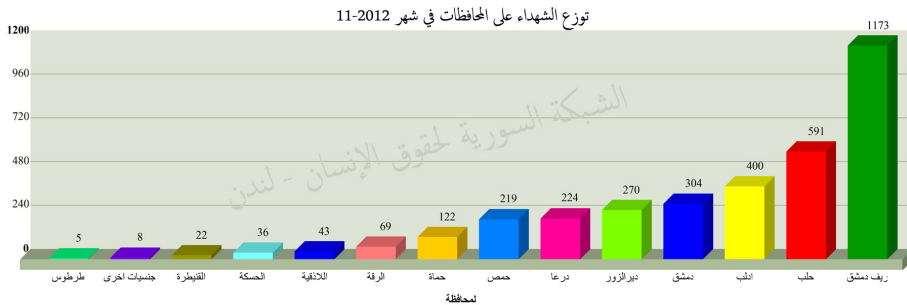
الرقبة: ٦٩

اللاذقية: ٤٣

الحسكة: ٣٦

القنيطرة: ٢٢

طرطوس: ٢٤



٨ جنسيات غير الجنسية السورية أغلبهم من الفلسطينيين المقيمين على الأراضي السورية:

ونشير إلى وجود حالات كثيرة لم تتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى، وقطع الاتصالات، التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع؛ لأن هناك العشرات من الحالات التي قام فيها الأهالي بدفن الشهداء في مقابر جماعية خوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد، باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال، وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران، وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة رذات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

نطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا، وإنهم في تخاذلهم عن نصره الشعب السوري وحماية المدنيين يتحملون مع النظام السوري قدراً كبيراً من المسؤولية، حيث يتوجب عليهم الامتنال لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.